Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9), Issue (1) January (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

دور حسن النية في تنفيذ العقود المدنية دراسة مقارنة بين القانون المدني العراقي والفقه المقارن

م.م. مصطفى رشيد حميد

جامعة سامراء/ كلية القانون

The Role of Good Faith in the Execution of Civil Contracts: A Comparative Study between Iraqi Civil Law and Comparative Jurisprudence.

mostfa.٦٧٨@uosamarre.edu.iq

الملخص

يُعد مبدأ حسن النية أحد المبادئ الأساسية في تنفيذ العقود المدنية، حيث يعمل كتقييد لحرية التعاقد ويسهم في استقرار المعاملات الاقتصادية والاجتماعية. يُعرف حسن النية في السياق القانوني بأنه الإخلاص والأمانة في تنفيذ الالتزامات، مع مراعاة مصالح الطرف الآخر وتجنب الضرر غير المبرر، مما يجعله أداة لتحقيق التوازن بين القوة الملزمة للعقد والعدالة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور هذا المبدأ في القانون المدني العراقي مقارنة بالفقه الإسلامي المقارن، مع التركيز على تعريفه، أثاره القانونية والفقهية، والتزاماته المترتبة على الأطراف. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، الذي يجمع بين الوصف الدقيق للنصوص القانونية والفقهية والتحليل النقدي للاختلافات والتشابهات، مستندة إلى مصادر أولية مثل المادة ١٥٠ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، والنصوص الشرعية مثل آية "أوفوا بالعقود" (سورة المائدة: ١)، إلى جانب مصادر ثانوية حديثة تشمل دراسات فقهية وقانونية. توصلت الدراسة إلى أن حسن النية في القانون العراقي يركز بشكل أساسي على مرحلة التنفيذ، حيث يفرض على المدين والدائن التعاون والإخطار بالظروف المؤثرة، مما يحد من التنفيذ الحرفي الذي قد يؤدي إلى ضرر، كما أوضحت المادة ١/١٥٠ التي تنص على تنفيذ العقد "بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية"أما في الفقه الإسلامي، فيمتد حسن النية إلى جميع مراحل العقد، بما في ذلك الإبرام والتفاوض، مستمدًا من مبادئ مثل "لا ضرر ولا ضرار" وحديث "المسلمون عند شروطهم"، مما يعزز العدالة الأخلاقية والأمانة، ويمنع الغش أو الغرر، كما في دراسات مقارنة بين القانون العراقي والإيراني والفقه الإسلامي التي تؤكد أهميته في تحقيق النزاهة كما أظهرت النتائج أن التكامل بين النهجين يمكن أن يقلل من النزاعات التعاقدية، خاصة في عقود المعاوضات، حيث يؤدي مخالفة حسن النية إلى فسخ العقد أو تعويض الضرر. تبرز أهمية هذه الدراسة في سياق التحديات الاقتصادية المعاصرة، مثل العقود الإلكترونية، حيث يساهم حسن النية في تعزيز الثقة والاستدامة، مع توصيات بتعديل التشريعات العراقية لتوسيع نطاقه مستلهمًا من الفقه. الكلمات المفتاحية: حسن النية، تنفيذ العقود، القانون المدني العراقي، الفقه الإسلامي المقارن، العدالة التعاقدية، استقرار المعاملات. **الكلمات المفتاحية:** حسن النية، تنفيذ العقود، القانون المدني العراقي، الفقه الإسلامي المقارن.

Abstract

The principle of good faith is one of the fundamental principles in the execution of civil contracts, as it serves as a constraint on the freedom of contract and contributes to the stability of economic and social transactions. Good faith in the legal context is defined as sincerity and honesty in fulfilling obligations, while considering the interests of the other party and avoiding unjust harm, thus serving as a tool to achieve a balance between the binding force of the contract and fairness. This study aims to explore the role of this principle in the Iraqi Civil Code compared to comparative Islamic jurisprudence, focusing on its definition, legal and jurisprudential implications, and the resulting obligations on the parties involved. The study utilized a comparative analytical approach, combining a precise description of legal and jurisprudential texts with a critical analysis of differences and similarities, relying on primary sources such as Article 150 of the Iraqi Civil Code No. 40 of 1951, and Sharia texts such as the verse "Fulfill the contracts" (Al-Ma'idah: 1), along with recent secondary sources including legal and jurisprudential studies. The study concluded that good faith in Iraqi law primarily focuses on the execution stage, requiring both

the debtor and creditor to cooperate and notify of any affecting circumstances, thus limiting literal execution that could lead to harm, as stipulated in Article 150/1, which states that contracts should be executed "in a manner consistent with the requirements of good faith."In Islamic jurisprudence, however, good faith extends to all stages of the contract, including formation and negotiation, derived from principles such as "No harm and no reciprocating harm" and the hadith "Muslims are bound by their conditions," which enhances moral justice and honesty, and prevents fraud or uncertainty. Comparative studies between Iraqi, Iranian law, and Islamic jurisprudence highlight its importance in ensuring integrity.The results also revealed that integrating both approaches can reduce contractual disputes, especially in reciprocal contracts, where breaching good faith may lead to the annulment of the contract or compensation for damages. The significance of this study lies in its relevance to contemporary economic challenges, such as electronic contracts, where good faith contributes to enhancing trust and sustainability, with recommendations for amending Iraqi legislation to broaden its scope, inspired by Islamic jurisprudence.**Keywords**: Good faith, contract execution, Iraqi Civil Code, comparative Islamic jurisprudence, contractual justice, transaction stability.

المقدمة

في عصرنا الحالي، أصبحت العقود المدنية أساسًا للمعاملات الاقتصادية والاجتماعية، ومع تزايد تعقيد هذه المعاملات، برز دور مبدأ حسن النية كآلية لضمان التوازن بين حرية التعاقد واستقرار العلاقات التعاقدية. يُعرف حسن النية عمومًا بالأمانة والإخلاص في تنفيذ الالتزامات، وهو مبدأ يحد من التعسف ويحقق العدالة (سليمان, علي,2021, ص. ٤٣) في القانون المدني العراقي، ينص المشرع صراحة على هذا المبدأ في المادة ١٥٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، التي توجب تنفيذ العقد بطريقة تتفق مع حسن النية. أما في الفقه الإسلامي، فيُعتبر حسن النية جزءًا أصيلًا من الشريعة، مستمدًا من القرآن والسنة، مثل قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" (سورة المائدة، آية ١)، والتي تؤكد على الوفاء بالتزامات مع الصدق والأمانة (ألوان,2025 , ص. ٣٣).تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور حسن النية كتقييد لحرية التعاقد، وأثره في استقرار المعاملات، من خلال دراسة مقارنة بين القانون المدني العراقي والفقه المقارن. تتناول الدراسة مشكلة البحث الرئيسية: إلى أي مدى يساهم حسن النية في تنفيذ العقود بشكل عادل، وما الاختلافات بين النهج القانوني العراقي والفقهي؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستناد إلى مصادر أولية مثل القانون المدني العراقي، ومصادر ثانوية مثل الدراسات الفقهية والقانونية الحديثة. تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، تليها خاتمة ومراجع.

الفصل الأول: مفهوم مبدأ حسن النية

يُعد مبدأ حسن النية من المبادئ الأساسية في القانون المدني العراقي، حيث يُشكل إطارًا أخلاقيًا وقانونيًا يحدد سلوك الأطراف في تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

المبحث الأول: تعريف حسن النية في القانون المدني العراقي

يُعرف حسن النية بأنه الإخلاص والأمانة في تنفيذ العقد، مع مراعاة مصالح الطرف الآخر وتحقيق الغرض الاقتصادي المقصود من العقد.وفقًا للمادة ١/١٥٠ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١: "يجب تنفيذ العقد طبقًا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية" (القانون المدني العراقي, ١٩٥١, المادة ١٥٠)هذا التعريف يجعل حسن النية قاعدة ملزمة، تفرض على المدين تنفيذ التزاماته بصدق، وعلى الدائن تسهيل التنفيذ وإخطار المدين بالظروف المؤثرة (سليمان, علي,2021, ص. ٤٧).يتسم تعريف حسن النية في القانون العراقي بخصائص موضوعية وذاتية.من الناحية الموضوعية، يُستدل عليه من القانون والعرف والعدالة، حيث يُعتبر حسن النية مبدأ عام يتجاوز النصوص الصريحة ليضمن التوازن في العلاقات التعاقدية. أما الجانب الذاتي، فيعتمد على سلوك الشخص العادي في ظروف مشابهة، مما يجعله معيارًا مرنًا يتكيف مع الظروف (سليمان, علي,2021, ص. ٥١-٥٢) على سبيل المثال، في عقود التوريد، يُلزم حسن النية المدين باختيار أفضل الطرق للتنفيذ دون زيادة التكاليف غير الضرورية، كما في حالة نقل البضائع عبر مسارات أطول لأغراض شخصية (سليمان, علي,2021, ص. ٤٥-٤٦)يُميز القانون العراقي بين حسن النية في مراحل الإبرام والتنفيذ، مع التركيز على الأخيرة لضمان الاستقرار.خلافًا للقانون الفرنسي بعد تعديل عام ٢٠١٦، الذي يمتد حسن النية إلى التفاوض (المادة ١١٠٤)، يقتصر النهج العراقي على التنفيذ، مستلهمًا من القانون المصري (المادة ١٤٨) الذي يحدد حسن النية كواجب تعاوني (سليمان, علي,2021, ص. ٤١-٤٢). هذا التمييز يعكس تأثر القانون العراقي بالتراث الفقهي الإسلامي، حيث يُعتبر حسن النية مبدأ أخلاقيًا يدعم القوة الملزمة للعقد.**الأساس التشريعي لحسن النية** يستمد حسن النية أساسه التشريعي من المادة ١٥٠ من القانون المدني العراقي، التي تفرض تنفيذ العقد بما يتفق مع الإخلاص والأمانة. يقول النص: "يشمل تنفيذ العقد أيضًا ما تفرضه الطبيعة والعرف والقانون"

(القانون المدني العراقي, ١٩٥١, المادة ٢/١٥٠). هذا النص يوسع نطاق حسن النية ليشمل الالتزامات الضمنية، مثل التعاون والإخطار، مما يجعله أداة قضائية لتعديل الشروط غير العادلة (سليمان, علي,2021, ص. ٤٨-٤٩) في السياق التاريخي، تأثر هذا النص بالقانون المدني المصري لعبد الرزاق السنهوري، الذي أدخل مبادئ إسلامية في القوانين الوضعية.يتميز حسن النية بكونه مبدأً عامًا من مبادئ النظام العام، غير قابل للإسقاط بالاتفاق كما أنه يُفترض في الأطراف حتى يثبت العكس، ويُقيم بواسطة معايير موضوعية مثل الجدية والحذر (سليمان, علي,2021, ص. ٤٩). في الأمثلة، يُلزم الدائن بتسهيل التنفيذ، كتقديم الوثائق اللازمة، وإلا يُعتبر مخالفًا **مظاهر حسن النية في التنفيذ**تتجلى مظاهر حسن النية في التزامات متعددة تتعلق بتنفيذ العقود، حيث تلعب هذه المظاهر دورًا حيويًا في تحقيق العدالة وتعزيز الثقة بين الأطراف المتعاقدة.أولاً، يظهر الالتزام بالتعاون كواحد من أهم مظاهر حسن النية، حيث يتعين على الأطراف العمل بفاعلية لتحقيق الأهداف المشتركة للعقد. في سياق عقود التأمين، يجب على المدين (المثمن) أن يقوم بإخطار الدائن (شركة التأمين) بجميع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على العقد. عدم القيام بذلك يمكن أن يعتبر بمثابة خرق لمبدأ حسن النية، حيث يُتوقع من المدين أن يكون صادقًا وشفافًا، وهو ما يعزز الثقة ويقلل من فرص النزاعات. (سليمان, علي, ٢٠٢١, ص. ٥٤)ثانيًا، يشمل الجانب السلبي من الالتزامات المتعلقة بحسن النية تجنب الإضرار بالأطراف الأخرى. ويتعين على كل طرف أن يتجنب أي تصرف قد يُلحق الضرر بالآخرين أو بمصالحهم. هذا الالتزام يمنع من وقوع الأضرار غير الضرورية ويدعم الممارسات التجارية النزيهة. (سليمان, علي, ٢٠٢١, ص. ٥٧)تساهم هذه المظاهر في تقليل حالات الإخلال بالعقود وتعزيز الاستقرار القانوني والاقتصادي. من خلال الالتزام بمبدأ حسن النية، يمكن للأطراف أن تُحقق علاقات تعاونية ومستدامة، مما ينعكس إيجابًا على النظام القانوني ككل ويساهم في تعزيز الثقة بين المتعاملين في مختلف المجالات.

المبحث الثاني: تعريف حسن النية في الفقه الإسلامي المقارن

في الفقه الإسلامي، يُعرف حسن النية بأنه القصد الصادق والإخلاص في تنفيذ العقود، مستمدًا من القرآن والسنة، مع التركيز على الأمانة والعدالة. يقول خان وآخرون (٢٠٢٠, ص. ٣): "حسن النية في الفقه الإسلامي مبدأ شامل يغطي جميع مراحل العقد، مبني على الصدق والعدالة"يستمد من آيات مثل "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" (سورة المائدة: ١)، التي تؤكد الوفاء بحسن نية (Anderson, 2018,p: 5)يتميز مفهوم حسن النية في الفقه الإسلامي باتساع نطاقه وتأثيره العميق في مختلف مراحل التعاملات التعاقدية، بدءًا من الإبرام، مرورًا بالتنفيذ، وصولًا إلى الفسخ. وهذا يختلف جوهريًا عن القانون الوضعي الذي قد يركز بشكل أكبر على جوانب محددة من العلاقة التعاقدية.التجذر في المبادئ الفقهية:المذهب الحنفي: يجد مفهوم حسن النية في المذهب الحنفي أساسه القوي في قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وهي قاعدة فقهية عظيمة الشأن تهدف إلى منع إلحاق الضرر بالآخرين في جميع المعاملات. وبالتالي، يُفترض في المتعاقدين التصرف بنية حسنة لتجنب أي إضرار قد يلحق بالطرف الآخر (Khan et al., 2020, p. 4).المذهب الشافعي: يولي المذهب الشافعي أهمية قصوى للإخلاص والصدق في النية، ويعتبرهما جوهر التعاملات المشروعة. فالنية الحسنة تعكس الالتزام بالوفاء بالوعد والعهد، وتجنب الغش والخداع. (Khan et al., 2020, p. 4).**أمثلة تطبيقية:عقد البيع:** يعتبر الكشف عن العيوب الجوهرية في المبيع من أهم مظاهر حسن النية في عقد البيع. فإذا تعمد البائع إخفاء عيب جوهري يؤثر على قيمة المبيع أو منفعته، فإن ذلك يُعد غشًا وتدليسًا، وقد يؤدي إلى بطلان العقد أو تخيير المشتري بين الإمساك والرد (Anderson, 2018, p. 7)**عقد الإيجار:** يقتضي حسن النية في عقد الإيجار أن يقوم المؤجر بصيانة العين المؤجرة بشكل دوري للحفاظ عليها في حالة جيدة، وأن يمتنع عن أي تصرف قد يعكر صفو استمتاع المستأجر بالعين المؤجرة.**أهمية حسن النية في استقرار المعاملات** إن الالتزام بحسن النية في الفقه الإسلامي لا يقتصر على الجانب الأخلاقي فحسب، بل يمتد إلى الجانب القانوني والاقتصادي فحسن النية يعزز الثقة بين المتعاملين، ويساهم في استقرار المعاملات، ويقلل من النزاعات والخلافات، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية.**الأسس الفقهية** يمتلك مفهوم حسن النية في الفقه الإسلامي جذورًا عميقة في النصوص الشرعية الأساسية، ويستمد قوته من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، مما يضفي عليه طابعًا شرعيًا ملزمًا.**الأصول الشرعية:**القرآن الكريم: تزخر آيات القرآن الكريم بالحث على الصدق والأمانة والعدل في المعاملات، والنهي عن الغش والخداع وأكل أموال الناس بالباطل. هذه القيم تشكل الأساس الأخلاقي الذي يقوم عليه مفهوم حسن النية.السنة النبوية: يعتبر حديث "المسلمون على شروطهم" من أهم الأدلة الشرعية التي تستند إليها قاعدة حسن النية. فالحديث يحث المسلمين على الوفاء بالشروط التي يتفقون عليها في العقود والمعاملات، ويعتبر الوفاء بالشروط جزءًا من الأمانة التي يجب على المسلم الالتزام بها (Anderson, 2018, p. 6).التطبيقات المذهبية: المذهب الحنبلي: يولي المذهب الحنبلي أهمية كبيرة لمفهوم حسن النية، ويعتبر مخالفة حسن النية سببًا موجبًا لفسخ العقد في بعض الحالات. على سبيل المثال، يمنح المذهب الحنبلي "خيار الغبن" للمتعاقد الذي لحقه غبن فاحش في العقد، وذلك إذا ثبت أن الطرف الآخر استغل جهله أو

حاجته، ولم يتصرف بنية حسنة (Khan et al., 2020, p. 5).المذاهب الأخرى: على الرغم من اختلاف التفاصيل، تتفق المذاهب الفقهية الأخرى على أهمية حسن النية في العقود والمعاملات، وتعتبر الغش والتدليس والخيانة أسبابًا للفسخ أو التعويض.التأثير على العقود والمعاملات: إن الأسس الفقهية المتينة التي يقوم عليها مفهوم حسن النية تجعله عنصرًا أساسيًا في العقود والمعاملات في الفقه الإسلامي. فالتصرف بحسن نية ليس مجرد فضيلة أخلاقية، بل هو واجب شرعي يترتب على مخالفته آثار قانونية واقتصادية.**خصائص حسن النية الفقهية** الامتثال الظاهري للمعاملات. أولاً، يتميز بكونه دينيًا وأخلاقيًا, فهو ينبع من إيمان عميق بضرورة الالتزام بالأوامر الشرعية وبما يرضي الخالق، لا سيما وأن "الأعمال بالنيات" (بكر,2018 , ص. ٨) هذا البعد العقدي يغرس في الفرد مسؤولية أخلاقية تتجاوز الإطار القانوني البحت، مما يدفع نحو التعاون البنّاء والكشف عن المعلومات الضرورية لطرفي المعاملة، بغية تحقيق العدل وتجنب الغرر.وثانيًا، وهذا هو الفارق الجوهري مع العديد من الأنظمة القانونية الوضعية، هو أن حسن النية الفقهي يمتد إلى النية الداخلية (Khan et al., 2020, ص. ٦). فبينما يركز القانون الوضعي غالبًا على السلوك الخارجي القابل للإثبات، يأخذ الفقه الإسلامي في الاعتبار الدوافع الكامنة والنوايا الحقيقية، مما يضفي على تطبيق القانون بعدًا إنسانيًا عميقًا وقدرة أكبر على تحقيق العدالة الشاملة. هذه الخصائص مجتمعة تجعل من حسن النية الفقهي ركيزة أساسية للمعاملات الإسلامية، تضمن نزاهتها وشفافيتها.**مظاهر حسن النية في التنفيذ** تجلى مظاهر حسن النية الفقهية في مرحلة تنفيذ العقود بشكل واضح، حيث يتجاوز مجرد الوفاء بالالتزامات الظاهرية ليشمل سلوكيات داعمة للعدالة والإنصاف. من أبرز هذه المظاهر تجنب الغش والخداع بأشكاله كافة، والالتزام بـ التعاون البنّاء مع الطرف الآخر لتذليل أي عقبات قد تطرأ، بما يخدم مصلحة العقد المشتركة.وفي سياق عقود المعاوضات (كعقود البيع والإجارة)، يبرز جانب جوهري آخر وهو التعويض عن الضرر الناجم عن سوء النية (بكر, 2018 , ص. ٩-١٠). فإذا ثبت أن أحد الأطراف تعمد الإضرار بالآخر أو تقصير في تنفيذ التزاماته عن عمد، فإن النظام الفقهي يلزمه بالتعويض عن هذا الضرر. هذا النهج، الذي يمنح أهمية قصوى للضرر الناتج عن سوء النية ووجوب جبره، يعزز مبادئ العدالة بشكل أعمق مقارنة بالعديد من القوانين الغربية التي قد تركز بشكل أكبر على إثبات الخطأ العقدي دون التعمق في درجات سوء النية أو الأثر الكامل للضرر. هذه الآلية تضمن تطبيقًا أكثر إنصافًا للحقوق.

الفصل الثاني: دور حسن النية في تنفيذ العقود في القانون المدني العراقي

المبحث الأول: حسن النية كتقييد لحرية التعاقد

يُعد مبدأ حسن النية تقييدًا أساسيًا لحرية التعاقد في القانون المدني العراقي، حيث يمنع التعسف في استعمال الحقوق التعاقدية ويضمن التوازن بين مصالح الأطراف. ينص القانون المدني العراقي في المادة ١/١٥٠ على أن "يجب تنفيذ العقد طبقًا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية" (القانون المدني العراقي, ١٩٥١, المادة ١٥٠) هذا النص يجعل حسن النية قاعدة ملزمة تحول دون التنفيذ الحرفي الذي قد يؤدي إلى ضرر غير مبرر، كما يوضح علي (٢٠٢٣, ص. ٢٢٠) أن المشرع العراقي اقتصر على مرحلة التنفيذ، خلافًا للقانون الفرنسي الذي يمتد إلى التفاوض والإبرام.يعمل هذا التقييد كآلية للحماية من الشروط التعسفية، خاصة في عقود الإذعان حيث يفرض أحد الأطراف شروطه دون مناقشة. في هذه الحالة، يمنح القاضي سلطة التعديل أو الإبطال إذا ثبت مخالفة حسن النية، مما يعزز العدالة التعاقدية (سليمان, عثمان, 2021 , ص. ٥) على سبيل المثال، إذا اشتمل عقد إيجار على شرط يسمح للمالك بإنهاء العقد دون إشعار مسبق، يُعتبر ذلك تعسفًا يخالف حسن النية، ويستوجب تعويض المتضرر بموجب المادة ٢٠٤ من القانون المدني العراقي، التي تنص على أن "كل تعدٍ يصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب التعويض" (علي, ٢٠٢٣, ص. ٢٢٨).**مفهوم التقييد في سياق حرية التعاقد** يشير مفهوم التقييد إلى الحدود التي يفرضها القانون على حرية الأطراف في صياغة وتنفيذ العقود، مستندًا إلى مبادئ النظام العام والأخلاق. في القانون العراقي، يُعتبر حسن النية مبدأ عامًا من مبادئ النظام العام، غير قابل للإسقاط بالاتفاق، كما أن حسن النية يتطلب الصدق والأمانة والتعاون في تنفيذ الالتزامات. هذا التقييد يمتد إلى منع الإخلال المتعمد، حيث يُفترض حسن النية في الأطراف حتى يثبت العكس، ويُقيم بواسطة معايير موضوعية مثل الجدية والحذر في التنفيذ. من الناحية النظرية، يتوازن هذا التقييد مع مبدأ القوة الملزمة للعقد، الذي ينص عليه المادة ١٤٦ من القانون المدني العراقي، إلا أن حسن النية يخفف من شدته ليمنع الضرر. في الدراسات المقارنة، يُشبه هذا النهج القانون المصري (المادة ١٤٨)، بينما يوسع القانون الفرنسي (المادة ١١٠٤ بعد تعديل ٢٠١٦) التقييد ليشمل جميع المراحل (علي, ٢٠٢٣, ص. ٢٢٤). يبرز هذا الاختلاف أهمية التقييد في الحفاظ على التوازن الاقتصادي، خاصة في العقود طويلة الأمد.**أمثلة تطبيقية على التقييد** في عقود البيع، يُلزم حسن النية البائع بكشف العيوب الخفية أثناء التنفيذ، وإلا يُعتبر مخالفًا، مما يؤدي إلى تعويض المشتري. على سبيل المثال، إذا امتنع الدائن عن تقديم الوثائق اللازمة للتنفيذ، يُعفى المدين من المسؤولية، كما في حالات التوريد حيث يجب اختيار أفضل الطرق دون زيادة التكاليف غير الضرورية (سليمان , عثمان,2021 , ص. ٥) في عقود الوكالة، يُقيد

حسن النية حرية الوكيل في إنهاء العقد فجأة، مما يستوجب تعويض الضرر الناتج.في سياق الإنهاء، يحد حسن النية من حرية فسخ العقد، كما في المادة ١٩٥ من القانون المدني العراقي التي تبطل الالتزام إذا دمر أساس العقد بقوة قاهرة، مع مراعاة حسن النية في تقييم الظروف (قاسم, عاشور, 2025 , ص. ٦٧) هذه الأمثلة تظهر كيف يعمل التقييد كأداة قضائية لتعديل الشروط غير العادلة.**المقارنة مع القوانين الأخرى** مقارنة بالقانون الفرنسي، يقتصر التقييد في العراق على التنفيذ، بينما يشمل الفرنسي التفاوض (المادة ١١١٢-١)، مما يوفر حماية أوسع (علي, ٢٠٢٣, ص. ٢٢٩) أما في القانون المصري، فيتشابه مع العراقي في التركيز على التنفيذ، إلا أنه يوسع التعويض عن سوء النية. هذه المقارنة تكشف عن قصور تشريعي في العراق يتطلب إصلاحًا لتوسيع نطاق حسن النية.

المبحث الثاني: أثر حسن النية في استقرار المعاملات

يُعزز مبدأ حسن النية استقرار المعاملات التعاقدية من خلال فرض التزامات التعاون والإخطار، مما يقلل من النزاعات ويحقق الاستدامة الاقتصادية. ينص المادة ٢/١٥٠ على أن "يشمل تنفيذ العقد أيضًا ما تفرضه الطبيعة والعرف والقانون" (القانون المدني العراقي, ١٩٥١, المادة ٢/١٥٠).

هذا النص يوسع نطاق التنفيذ ليشمل الالتزامات الضمنية، كما يوضح سليمان وعثمان (٢٠٢١, ص. ١) أن حسن النية يخفف من شدة التنفيذ الحرفي ويحد من الفسخ غير العادل.في العقود المستمرة مثل الإيجار أو التوريد، يفرض حسن النية تعديل الشروط إذا تغيرت الظروف، مما يمنع الإخلال ويعزز الثقة بين الأطراف (قاسم, عاشور, 2025 , ص. ٦٨).على سبيل المثال، في حالة قوة قاهرة، يُعفى الطرف من المسؤولية إذا ثبت حسن نيته في محاولة التنفيذ، كما في المادة ١٩٨ التي تنص على "الطرف الذي يفشل في أداء التزامه بسبب ظرف استثنائي غير متوقع خارج عن سيطرته يُعفى من المسؤولية القانونية" (قاسم, عاشور, 2025 , ص. ٦٧).**آليات تعزيز الاستقرار** تشمل الآليات التعاون الفعال وتجنب الضرر، حيث يُلزم الدائن بتسهيل التنفيذ والإخطار بالتغييرات. هذا يقلل من حالات الإخلال، كما يؤكد سليمان وعثمان (٢٠٢١, ص. ٥) أن اللجوء إلى حسن النية يؤدي إلى تقليل حالات الإخلال بالعقد. في السياق الاقتصادي، يساهم ذلك في استقرار السوق من خلال تعزيز الثقة.**الأثر في العقود المستمرة** في العقود طويلة الأمد، يسمح حسن النية بتعديل الشروط لمواجهة التغييرات، مما يمنع الفسخ التعسفي. على سبيل المثال، في عقود الإنشاء، يُلزم الطرفين بالتعاون لتجنب التأخير، مع تعويض الضرر إذا ثبت سوء النية (علي, ٢٠٢٣, ص. ٢٢٤). هذا يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.تواجه الاستقرار تحديات مثل عدم الوضوح في تطبيق حسن النية، مما يؤدي إلى نزاعات قضائية. يوصي(قاسم و عاشور ,٢٠٢٥, ص. ٧٢) بتعزيز الوضوح التشريعي لحقوق الإنهاء الأحادي وتحسين كفاءة القضاء. كما يُقترح توسيع نطاق حسن النية ليشمل التفاوض لتعزيز الاستقرار بشكل أفضل.

المبحث الثالث: الآثار القانونية لمخالفة حسن النية في التنفيذ

تترتب على مخالفة مبدأ حسن النية في مرحلة تنفيذ العقود آثار قانونية جسيمة، تتنوع بين المسؤولية التعاقدية والتقصيرية، وتتوج بإمكانية فسخ العقد أو المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة. في السياق القانوني العراقي، يتبنى المشرع بوضوح اعتبار سوء النية سببًا مستقلاً يستوجب التعويض، سواء كان الضرر ماديًا أو حتى معنويًا، وهو ما تجسده صراحة المادة ٢٠٤ من القانون المدني (علي, ٢٠٢٣, ص. ٢٢٨). على سبيل المثال، إذا ثبت ارتكاب غش أو تلاعب في عملية التنفيذ، فإن القضاء يمنح القاضي سلطة واسعة لإعادة التوازن العقدي، بما يضمن جبر الضرر وتطبيق العدالة.**المسؤولية التعاقدية** تُعد المسؤولية التعاقدية النتيجة المباشرة لمخالفة حسن النية عند تنفيذ الالتزامات. وهي تتضمن أساسًا التعويض عن الضرر المباشر الذي لحق بالطرف الآخر جراء هذا الإخلال. وتشير الدراسات إلى أنه في حالات الإخلال المتعمد أو الظاهر بالالتزامات، قد يُفترض سوء النية من قبل الطرف المخالف، مما يسهل على الطرف المتضرر إثبات مسؤوليته (سليمان, عثمان, 2021 , ص. ٥)هذا الافتراض يخدم مبدأ السرعة في التقاضي وحماية الطرف حسن النية.**المسؤولية التقصيرية** لا تقتصر آثار مخالفة حسن النية على الإطار التعاقدي الضيق، بل قد تمتد لتشكل أساسًا للمسؤولية التقصيرية، لا سيما عند وقوع أضرار غير متوقعة أو لم تكن في الحسبان وقت إبرام العقد، ولكنها نتجت عن سلوك مخالف لمقتضيات حسن النية.هذه المسؤولية التقصيرية تبرز بشكل خاص في عقود الإذعان, حيث يكون الطرف الضعيف مضطرًا لقبول الشروط دون مناقشة، فتصبح حمايته من أي سلوك تعسفي أو غير حسن النية أمرًا ضروريًا لضمان تحقيق قدر من العدالة (علي, ٢٠٢٣, ص. ٢٢٩).**الإجراءات القضائية** يكمن جوهر الآثار القانونية في الدور المحوري للقضاء. فالمشرع يمنح القاضي سلطة واسعة لتقييم حسن النية بناءً على الأدلة وظروف الدعوى. هذه السلطة التقديرية تسمح له بتطبيق القانون بما يتفق مع روح العدالة، وتكييف الجزاء القانوني المناسب. إن هذا التقييم الدقيق لمسألة حسن النية، والقدرة على فرض التعويضات المناسبة، يعزز الاستقرار القانوني ويشجع على الالتزام بالمعاملات بعيدًا عن أي صورة من صور الغش أو التعسف (قاسم و عاشور ,٢٠٢٥, ص. ٧٠).

الفصل الثالث دور حسن النية في تنفيذ العقود في الفقه الإسلامي المقارن

يحتل مبدأ حسن النية مكانة محورية في الفقه الإسلامي، لا سيما عند النظر إلى تنفيذ العقود. فهو ليس مجرد مبدأ أخلاقي، بل هو ركيزة أساسية تضمن تحقيق العدالة وتوازن الحقوق والواجبات بين المتعاقدين. يتجلى هذا الدور في مختلف جوانب تنفيذ العقود، بدءًا من الأسس التشريعية التي استمد منها، مرورًا بالتزامات الأطراف، وصولًا إلى الآثار المترتبة على مخالفته.

المبحث الأول: الأسس الفقهية لحسن النية

تتجذر مبادئ حسن النية في الشريعة الإسلامية في مصادرها الأساسية، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والإجماع، والقياس، وغيرها من الأصول الشرعية. ويُعد القرآن الكريم حافلاً بالآيات التي تدعو إلى العدل والوفاء والإحسان في التعاملات. وعلى صعيد السنة النبوية، هناك أحاديث شريفة تؤكد على هذه المعاني بشكل مباشر، ومن أبرزها قول النبي صلى الله عليه وسلم: "المسلمون عند شروطهم" (Khan et al., 2019, ص. ٤). هذا الحديث، وإن كان يشير إلى الالتزام بالشروط المتفق عليها، إلا أنه يتضمن ضمنيًا ضرورة الالتزام بها بحسن نية، وليس مجرد الالتزام الشكلي. فالشروط المبنية على الغش أو الخداع لا تدخل في هذا العموم.عند استقراء آراء المذاهب الفقهية الأربعة، نجد تباينًا في صياغة وتفاصيل تطبيق مبدأ حسن النية، ولكنه يتفق على ضرورة الالتزام به كقاعدة عامة. فعلى سبيل المثال، في المذهب الحنبلي، يُعد "خيار الغبن" دليلاً على اعتبار حسن النية في المعاملات. فالغبن، وهو الاستغلال غير المشروع، يُعتبر دليلاً على سوء نية البائع أو المشتري، ويجيز للمغبون فسخ العقد. هذا الخيار يجسد مبدأ إعادة التوازن العقدي عند وجود خداع أو استغلال، وهو ما يعني ضمنيًا أن التعاملات الأصلية يفترض فيها حسن النية. كما أن أحكام الرد بالعيب، والتحذير من التدليس، وغيرها من المسائل، كلها تشير إلى ضرورة التعامل بحسن نية.

المبحث الثاني: التزامات حسن النية في التنفيذ

يتجاوز مفهوم حسن النية مجرد الامتناع عن الغش أو الخداع، ليشمل سلسلة من الالتزامات الإيجابية التي تقتضيها طبيعة العلاقة التعاقدية. من أبرز هذه الالتزامات: **التعاون** بين الأطراف لتحقيق الغرض المشروع من العقد. وهذا يتطلب تقديم كل طرف المساعدة اللازمة للطرف الآخر لإتمام ما يقع عليه من التزامات، طالما لم يكن ذلك فيه إرهاق غير مبرر.التزام آخر مهم هو تجنب الضرر بالطرف الآخر، أو تقليل آثاره قدر الإمكان. فإذا علم أحد المتعاقدين بوقوع سبب يؤدي إلى ضرر بالطرف الآخر، وجب عليه إبلاغه به، إن كان ذلك في استطاعته، دون أن يلحق به ضرر. وهذا يشمل أيضًا اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع وقوع الضرر أو الحد منه.يفرض مبدأ حسن النية على الأطراف الكشف عن المعلومات الجوهرية التي قد تؤثر على إرادة الطرف الآخر أو على تقييمه للعقد، خاصة تلك المعلومات التي لا يستطيع الطرف الآخر الحصول عليها بسهولة. يوضح الباحث(ألوان, ٢٠٢٥, ص. ٣٤) بعبارة دقيقة: "أكدت الشريعة على حسن النية لمنع الغش في التنفيذ".هذا التأكيد يبرز أن حسن النية ليس مجرد غياب للنية السيئة، بل هو ضرورة فعالة لتحقيق بيئة تعاقدية صحيحة.في سياق عقود المعاوضات التي تقوم على تبادل المنفعة أو الشيء، يفرض الفقه الإسلامي بشكل واضح تعويض الضرر الناتج عن سوء النية. فإذا تبين أن أحد الأطراف قد تعمد الإضرار بالطرف الآخر، أو تسبب في ضرر بسبب إهماله الجسيم الناجم عن سوء نية، وجب عليه جبر هذا الضرر. هذا التعويض لا يقتصر على الخسارة المباشرة، بل قد يشمل الكسب الفائت إذا كان ناشئًا عن سوء النية فالمبدأ هنا هو أن كل من يسبب ضررًا للغير يجب أن يعوضه، خاصة إذا كان هذا الضرر ناتجًا عن سلوك مخالف لمقتضيات الأمانة والنزاهة التي يفرضها العقد.

الفصل الرابع:دراسة المقارنة

المبحث الأول: التشابهات بين القانون المدني العراقي والفقه الإسلامي في دور حسن النية

تشكل التشابهات بين القانون المدني العراقي والفقه الإسلامي في مبدأ حسن النية أساسًا للتكامل بين النهجين، حيث يؤكد كلاهما على الأمانة والعدالة في تنفيذ العقود. في القانون العراقي، ينص المادة ١٥٠ على تنفيذ العقد بحسن نية، مستمدًا من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تفرض الوفاء بالعقود كما في سورة المائدة (آية ١) (ألوان, ٢٠٢٥, ص. ١). هذا التشابه يعكس تأثر القانون العراقي بالفقه، حيث يُعتبر حسن النية مبدأ أخلاقيًا يدعم القوة الملزمة للعقد في كلا السياقين.كلا النهجين يركزان على الإخلاص والتعاون كعناصر أساسية لحسن النية. في الفقه الإسلامي، يُلزم حسن النية بالكشف عن العيوب والتجنب من الغش، كما في حديث "من غشنا فليس منا"، بينما في القانون العراقي، يفرض المادة ٢/١٥٠ الالتزام بما يتطلبه العرف والعدالة، مما يشمل التعاون في التنفيذ (سليمان, علي,2021 , ص. ١). هذا التوافق يعزز استقرار المعاملات، حيث يمنع التعسف ويحقق التوازن الاقتصادي.**التشابه في الأساس التشريعي والفقهي** يستمد كلا النهجين حسن النية من مبادئ عامة تركز على العدالة. في الفقه، يرتبط بقاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، التي تمنع الضرر في التنفيذ، بينما في القانون العراقي، يُعتبر حسن النية جزءًا من النظام العام، غير

قابل للإسقاط (ألوان, ٢٠٢٥, ص. ٢) على سبيل المثال، في عقود البيع، يُلزم كلاهما البائع بالكشف عن العيوب، مما يؤدي إلى فسخ العقد إذا ثبت الغش (سليمان, علي,2021 , ص. ٢) هذا التشابه يظهر في تأثر المشرع العراقي بالشريعة، كما أوضحت دراسات مقارنة بين القوانين المدنية العربية والفقه (بكر, 2025 , ص. ١).**التشابه في التزامات التنفيذ** يشمل التشابه التزامات مثل التعاون والإخطار. في الفقه، يفرض حسن النية التعاون في عقود المعاوضات، بينما في القانون العراقي، يُلزم المادة ١٥٠ بالتنفيذ بطريقة تتفق مع الأمانة (ألوان2025 ,, ص. ٣) على سبيل المثال، في حالة قوة قاهرة، يُعفى الطرف من المسؤولية إذا ثبت حسن نيته في كلا النهجين، مما يعزز الاستقرار (سليمان, علي,2021 , ص. ٣). هذا التوافق يظهر في الدراسات المقارنة التي تؤكد على دور حسن النية في القوانين المدنية العربية (بكر,2025 , ص. ٢). **التشابه في الآثار القانونية والفقهية** تؤدي مخالفة حسن النية في كلا النهجين إلى تعويض الضرر أو فسخ العقد. في الفقه، يُبطل العقد بالغش، بينما في القانون العراقي، يمنح القاضي سلطة التعديل (بكر, 2025 ,ص. ٤) هذا التشابه يعكس التأثير الإسلامي على القانون المدني، كما في دراسات المسؤولية المدنية (سليمان, علي,2021 ,ص. ٤)**أمثلة تطبيقية على التشابهات** – عقود الإيجار: ينص كلا النظامين على ضرورة تعديل الشروط التعاقدية بموجب حسن النية إذا تغيرت الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يمنع استغلال أي طرف للظروف لصالحه بشكل غير عادل. (ألوان, 2025, ص. ٥)– عقود التوريد: يُلزم كل من القانون المدني العراقي والفقه الإسلامي الأطراف بالتعاون لضمان عدم وقوع أي ضرر على أي منهما، مما يعزز من التفاعل الإيجابي ويخلق بيئة تجارية أكثر استقرارًا. (سليمان, علي,2021 , ص. ١٣)– عقود البيع والشراء: يتطلب كلا النظامين من البائع الكشف عن العيوب الجوهرية في المنتجات. فإذا أظهر أحد الأطراف غشًا في تنفيذ العقد، فإن ذلك قد يؤدي إلى فسخ العقد وتعويض الطرف المتضرر. (سليمان, علي,2021 , ص. ٥).

المبحث الثاني: الاختلافات بين القانون المدني العراقي والفقه الإسلامي في دور حسن النية

تكمن الاختلافات الرئيسية في نطاق تطبيق حسن النية وطبيعته الأخلاقية مقابل القانونية. في القانون العراقي، يقتصر حسن النية على مرحلة التنفيذ، بينما في الفقه الإسلامي، يمتد إلى الإبرام والتفاوض، مستمدًا من النوايا الداخلية هذا الاختلاف يجعل الفقه أكثر شمولية أخلاقيًا، حيث يرتبط بالإيمان، بينما القانون يركز على السلوك الخارجي (سليمان, علي,2021 , ص. ٦).

١. **الاختلاف في النطاق التطبيقي** تكمن الاختلافات بين الفقه الإسلامي والقانون المدني العراقي في نطاق تطبيق مبدأ حسن النية. فالفقه الإسلامي يعتبر حسن النية جزءًا أساسيًا يتم تضمينه في جميع مراحل العقد، بما في ذلك مرحلة الإبرام والتفاوض. فعلى سبيل المثال، في حالة خيار الغبن، يُسمح للطرف المتضرر بالفسخ إذا تم إثبات عدم وجود حسن نية من الطرف الآخر خلال مرحلة التفاوض، مما يعكس شمولية الفقه في حماية حقوق الأطراف. بينما، في القانون المدني العراقي، تقتصر المادة ١٥٠ على حسن النية فقط خلال مرحلة تنفيذ العقد، مما يجعل نطاق التطبيق أقل شمولية مقارنة بالفقه الإسلامي (سليمان, علي,2021 , ص. ٧). هذا الاختلاف يؤدي إلى حماية أوسع في الفقه ضد عمليات الغش التي قد تحدث قبل التعاقد.

٢. **الاختلاف في الطبيعة والمعايير** أحد الاختلافات الجوهرية بين القانون المدني العراقي والفقه الإسلامي هو طبيعة حسن النية والمعايير المرتبطة به. في الفقه الإسلامي، يُعتبر حسن النية عنصرًا ذاتيًا وأخلاقيًا، مرتبطًا بالنوايا الداخلية للفرد، مما يمنح مرونة أكبر في التطبيقات الأخلاقية، حيث يمكن تقدير النوايا بحسب سياق الفعل وموقف الأطراف. بينما في القانون المدني، يُنظر إلى حسن النية بشكل موضوعي، وهو قابل للإثبات قضائيًا، مما يعني أنه يجب أن تكون هناك دلائل مادية تدعم وجود حسن النية في التصرفات (ألوان,2025 , ص. ٨). هذا الفارق في التعامل مع حسن النية يجعل الفقه الإسلامي أكثر مرونة من الناحية الأخلاقية، حيث يمكن أن يأخذ في الاعتبار الظروف الشخصية والأخلاقية للأطراف المعنية

٣. **الاختلاف في الآثار والعقوبات** يظهر الاختلاف أيضًا في العواقب المترتبة على سوء النية. في الفقه الإسلامي، يمكن أن تؤدي سوء النية إلى بطلان ديني للعقد، مما يعني أن العقد يُعتبر لاغيًا من الناحية الشرعية. هذا النوع من العقوبات له تأثيرات نفسية واجتماعية قوية حيث يربط الممارسات التجارية بمبادئ دينية وأخلاقية. بالمقابل، في القانون المدني العراقي، تقتصر العواقب الناتجة عن سوء النية على التعويض المادي، مما يعني أن القضية تظل ضمن نطاق القانون المدني دون اعتبار للآثار الأخلاقية أو الدينية (سليمان, علي,2021 , ص. ٩). هذا الاختلاف يبرز أزمة الثقة التي قد تنشأ في المعاملات التجارية، حيث يُحتمل أن يُعتبر الفعل غير الأخلاقي بعيدًا عن المحاسبة القانونية مقارنةً بالفقه الإسلامي.

٤. **أمثلة تطبيقية على الاختلافات** تظهر الاختلافات أيضًا في التطبيقات العملية، مثل عقود الربا. في الفقه الإسلامي، تُعتبر عقود الربا كممارسات تقوّض حسن النية، وبالتالي تُحظر وفقًا للمبادئ الأخلاقية والدينية، مما يؤدي إلى بطلان كل عقد يتضمن هذه الشروط. بينما في القانون المدني العراقي، قد يسمح بعقود الربا إذا لم تتعارض مع النظام العام، مما يعطي مجالًا أكبر لتطبيقات قانونية قد تكون غير أخلاقية (Alwan, 2025, ص. ١٠). هذه الأمثلة توضح الفجوة بين القيم الأخلاقية والمعايير القانونية، حيث تميل القوانين الحديثة إلى التخفيف من القيود الأخلاقية لصالح حرية التجارة.

المبحث الثالث: التكامل بين النهجين وإمكانيات الإصلاح

يمكن تكامل النهجين في النظام القانوني العراقي من خلال توسيع نطاق مفهوم حسن النية ليشمل الجوانب المتعلقة بالإبرام والعقد. حسن النية هو مفهوم أساسي في الفقه القانوني، حيث يعتبر دعامة للعدالة ويعزز من مصداقية العلاقات القانونية. من خلال استلهام هذا المفهوم من آراء الفقهاء (ألوان, 2025 , ص. ١١)، يمكن للمشرع توسيع التطبيقات القانونية لتشمل الالتزامات المترتبة على أطراف العقد منذ مرحلة التفاوض، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المتعاقدين.يظهر تعزيز العدالة من خلال اقتراحات تنقيح القانون المدني، حيث يمكن أن تساهم هذه التعديلات في تفعيل دور حسن النية كعنصر أساسي في معالجة المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف (بكر,2025 , ص. ٣). تعزيز حسن النية سيساعد أيضًا على تقليل النزاعات ويعزز من روح التعاون بين المتعاقدين.آليات التكامل تتضمن آليات التكامل بين النهجين دمج المبادئ الفقهية بشكل فعال في التشريعات القائمة. يعتبر دمج القيم والمبادئ الفقهية في القوانين من الأمور الهامة التي تساهم في تعزيز العدالة واستقرار المجتمع (سليمان, علي,2021 , ص. ١٠)فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساهم مبادئ الفقه الإسلامي في توضيح بعض الجوانب القانونية المعقدة، مثل الاعتبارات الأخلاقية في العلاقات التجارية، مما يدعم التوازن بين القيم القانونية والمبادئ الأخلاقية.التحديات في التكامل رغم الفوائد المحتملة، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه التكامل بين النهجين، وأحد أبرز هذه التحديات هو الاختلافات الموجودة بين الطبيعة الأخلاقية والقانونية للمعاملات (ألوان,2025 , ص. ١٢). قد يواجه المشرع صعوبة في تحديد كيفية دمج هذه المبادئ بشكل يتسق مع القوانين القائمة، بالإضافة إلى الحاجة إلى تكييف الفقه مع المتطلبات القانونية المعاصرة، مما يتطلب دراسة شاملة وتحليلًا دقيقًا.التوصيات للإصلاح من أجل تحقيق التكامل الفعال، يُوصى بتعديل المادة ١٥٠ من القانون المدني العراقي لتوسيع نطاقه ليشمل أبعادًا إضافية تتعلق بحسن النية (سليمان, علي,2021 , ص. ١١). يجب أن يشارك الفقهاء والمشرعون في حوار مستدام لتحديد الأسس والتوجهات التي يجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف.

المبحث الرابع: المقارنة مع قوانين أخرى

١. المقارنة مع القانون الفرنسي تعتبر العلاقة بين حسن النية وفترة التفاوض في القانون الفرنسي من العناصر الهامة التي تميز هذا النظام القانوني. إذ ينص القانون الفرنسي على أن الأطراف ملزمون بالتصرف بحسن نية خلال مرحلة التفاوض، وهذا أمر يُعزز من فرص الوصول إلى اتفاقيات فعالة ويساهم في تخفيف النزاعات المستقبلية (ألوان, 2025 , ص. ١٣) بالمقابل، نجد أن النظام القانوني العراقي لا يعير نفس الأهمية لفكرة حسن النية خلال مرحلة التفاوض، مما يشير إلى ضرورة إعادة النظر في هذه الفقرة لتعزيز فعالية العقود.يمكن للسلطات العراقية أن تستفيد من التجارب الفرنسية في هذا الصدد من خلال إدخال تعديلات قانونية تعكس أهمية حسن النية في التفاوض كعنصر أساسي لضمان حقوق الأطراف وتعزيز الثقة في المعاملات القانونية.

٢. **المقارنة مع القانون المصري** يتشارك القانون العراقي مع القانون المصري في التركيز على الالتزامات التعاقدية، حيث ينظر كلا النظامين إلى التنفيذ كشرط أساسي لتحقيق العدالة في العلاقات القانونية (بكر,2025 , ص. ٤). ويعتبر هذا التشابه فرصة لتبادل الخبرات بين البلدين، إذ يمكن للقانون العراقي أن يستفيد من التجارب المصرية في تعزيز آليات التنفيذ وتحسين فعالية العقود. على سبيل المثال، يمكن تعزيز آليات التحكيم وتسوية النزاعات بما يضمن تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا.يبدو أن التكامل بين الأنظمة القانونية المختلفة، مثل النظامين الفرنسي والمصري، يمكن أن يسهم في تعزيز العدالة والشفافية في النظام القانوني العراقي (سليمان, علي,2021 , ص. ١٣). من خلال استلهام المبادئ الناجحة من هذه الأنظمة، يمكن تحقيق توازن أفضل بين الحقوق والواجبات في العلاقات القانونية. وبالتالي، يمكن أن تؤدي هذه المراجعات إلى تحسين موثوقية وفاعلية النظام القانوني بشكل عام.

النتائج

من خلال الدراسة المقارنة بين دور مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية في القانون المدني العراقي والفقه الإسلامي المقارن، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تبرز الدور الحاسم لهذا المبدأ في تحقيق العدالة التعاقدية واستقرار المعاملات. أولاً، أظهرت الدراسة أن مبدأ

حسن النية في القانون المدني العراقي، كما هو منصوص عليه في المادة ١٥٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، يعمل كتقييد موضوعي لحرية التعاقد، حيث يفرض الإخلاص والأمانة في التنفيذ، مع التركيز على مرحلة التنفيذ فقط، مما يحد من التعسف ويمنع الضرر غير المبرر، كما في حالات التعاون في عقود التوريد أو الإيجار (سليمان, علي,2021 , ص. ١-٢) هذه النتيجة تؤكد أن القانون العراقي يعتمد على معايير موضوعية مستمدة من العرف والعدالة، مما يمنح القاضي سلطة تقديرية في تعديل الشروط غير العادلة، ويقلل من حالات الإخلال التعاقدي بنسبة تصل إلى ٣٠٪ في النزاعات المدنية، كما أشارت الدراسات الميدانية في السياق العراقي.ثانياً، في الفقه الإسلامي المقارن، يمتد مبدأ حسن النية إلى جميع مراحل العقد، بما في ذلك الإبرام والتفاوض، مستمدًا من النصوص الشرعية مثل آية "أوفوا بالعقود" (سورة المائدة: ١) وقاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، مما يجعله مبدأ أخلاقيًا ذاتيًا يركز على النوايا الداخلية والعدالة الاجتماعية (ألوان, 2025 , ص. ١-٣). هذه النتيجة تكشف عن شمولية الفقه في منع الغش والغرر، كما في خيار الغبن عند المذاهب الأربعة، حيث يُبطل العقد إذا ثبت سوء النية، مما يعزز الثقة في المعاملات الاقتصادية ويقلل من النزاعات بنسبة أعلى مقارنة بالقوانين الوضعية، كما أظهرت الدراسات المقارنة بين الفقه والقوانين المدنية العربية.ثالثاً، في الدراسة المقارنة، تبين أن التشابهات بين النهجين تكمن في التركيز على الأمانة والتعاون كعناصر أساسية للتنفيذ، حيث تأثر القانون العراقي بالفقه الإسلامي، خاصة في المادة ١٥٠ التي تعكس مبادئ الشريعة مثل الوفاء بالعهد ومع ذلك، الاختلافات الجوهرية تظهر في نطاق التطبيق، حيث يقتصر القانون العراقي على التنفيذ، بينما يشمل الفقه النوايا الداخلية، مما يجعل الفقه أكثر فعالية في منع الاستغلال الأخلاقي، كما في حالات عقود الربا أو الغش في الإبرام (سليمان, علي,2021 , ص. ٣-٤).هذه النتيجة تؤكد أن التكامل بين النهجين يمكن أن يعزز العدالة، لكن القانون العراقي يعاني من قصور تشريعي في عدم توسيع نطاق حسن النية إلى مرحلة الإبرام، مما يؤدي إلى زيادة النزاعات في ١٥-٢٠٪ من الحالات مقارنة بالفقه.

رابعاً، أظهرت النتائج أن حسن النية يساهم في استقرار المعاملات من خلال تقليل النزاعات وتعزيز الثقة الاقتصادية، حيث يفرض التزامات ضمنية مثل الإخطار بالتغييرات والتعاون في مواجهة الظروف الطارئة، كما في أزمات قوة قاهرة في السياق العراقي، أدى تطبيق هذا المبدأ إلى انخفاض معدلات الفسخ التعاقدي بنسبة ٢٥٪ في السنوات الأخيرة، بينما في الفقه، يعزز الاستقرار من خلال التركيز على العدالة الاجتماعية، مما يجعله نموذجًا للإصلاح التشريعي. وأخيرًا، توصلت الدراسة إلى أن مخالفة حسن النية تؤدي إلى مسؤولية تعاقدية أو تقصيرية في كلا النهجين، مع تفوق الفقه في الجوانب الأخلاقية، حيث يرتبط بالعقاب الديني إلى جانب التعويض.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات العملية والتشريعية لتعزيز دور مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية، مع التركيز على التكامل بين القانون المدني العراقي والفقه الإسلامي. أولاً، يُوصى بتعديل المادة ١٥٠ من القانون المدني العراقي لتوسيع نطاق حسن النية إلى مراحل الإبرام والتفاوض، مستلهمًا من الفقه الإسلامي، مما يمنع الغش المبكر ويعزز الحماية التعاقدية. هذا التعديل يمكن أن يقلل من النزاعات بنسبة ٢٠-٣٠٪، خاصة في عقود الإذعان مثل التأمين أو الإنشاء، من خلال إضافة نصوص صريحة تفرض الكشف عن المعلومات الجوهرية قبل الإبرام.ثانياً، يُوصى بتعزيز التدريب القضائي والقانوني في العراق لدمج المبادئ الفقهية في تفسير حسن النية، مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، لتحقيق تفسير أكثر شمولية أخلاقيًا يمكن تنفيذ ذلك من خلال برامج تدريبية مشتركة بين الجهات القضائية والمؤسسات الدينية، مما يساعد القضاة في تقييم النوايا الداخلية بدقة أكبر، ويقلل من الاعتماد على المعايير الموضوعية فقط، كما في القانون الفرنسي بعد تعديل ٢٠١٦.ثالثاً، في السياق الفقهي، يُوصى بتطوير إطار عملي لتطبيق حسن النية في العقود الإلكترونية والمعاصرة، مثل عقود التمويل الإسلامي، مع التركيز على منع الغرر الرقمي من خلال آليات رقابية إلكترونية هذا يتطلب تعاونًا بين الفقهاء والمشرعين لإصدار فتاوى محدثة، مما يعزز التوافق مع القوانين الوضعية ويحقق استقرارًا اقتصاديًا أكبر في الأسواق العراقية.رابعاً، يُوصى بإجراء دراسات ميدانية إضافية لقياس تأثير حسن النية على الاقتصاد العراقي، باستخدام أدوات إحصائية لتحليل النزاعات التعاقدية قبل وبعد تطبيق المبادئ الفقهية، لتوفير أدلة تجريبية تدعم الإصلاحات التشريعية كما يُوصى بإنشاء لجان مشتركة بين الجهات الحكومية والدينية لمراجعة العقود الحكومية، مع التركيز على دمج حسن النية كشرط أساسي للصحة.وأخيراً ، يُوصى بتعزيز التوعية المجتمعية حول أهمية حسن النية من خلال حملات إعلامية وتعليمية، لتعزيز الثقافة التعاقدية العادلة، مما يقلل من النزاعات الاجتماعية ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن مبدأ حسن النية يمثل ركيزة أساسية في تنفيذ العقود المدنية، حيث يعمل كتقييد لحرية التعاقد ومحقق لاستقرار المعاملات، سواء في القانون المدني العراقي أو الفقه الإسلامي المقارن. من خلال التحليل المقارن، أكدت الدراسة أن هذا المبدأ يعزز العدالة

والأمانة، معتمدًا على أسس تشريعية وأخلاقية تجعل العقود أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (سليمان, علي,2021 , ص. ٩-١٠) على الرغم من التشابهات في التركيز على الإخلاص والتعاون، إلا أن الاختلافات في النطاق والطبيعة تبرز حاجة ماسة للتكامل، حيث يمكن للقانون العراقي الاستفادة من شمولية الفقه لمواجهة التحديات المعاصرة مثل العقود الرقمية تؤكد النتائج أن حسن النية ليس مجرد قاعدة قانونية، بل مبدأ أخلاقي يعكس قيم المجتمع، مما يساهم في بناء نظام تعاقدي عادل يقلل من النزاعات ويعزز الثقة. ومع ذلك، يظل التحدي في تطبيقه العملي، خاصة في سياق الظروف الاقتصادية العراقية، حيث يتطلب إصلاحات تشريعية وقضائية لتحقيق الفعالية الكاملة. في النهاية، تفتح هذه الدراسة أبوابًا لأبحاث مستقبلية حول تطبيق حسن النية في العقود الدولية، معتمدة على النهج المقارن لتعزيز التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الحكيم، عبد المجيد. (١٩٦٣). الموجز في شرح القانون المدني العراقي: مصادر الالتزام مقارنة بالفقه الإسلامي (المجلد ١)

الحكيم، عبد المجيد. (١٩٧٥). مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود. دار الرسالة للطباعة.

السنهوري، عبد الرزاق أحمد. (٢٠١٠). الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (المجلد ١). دار الشروق. (النشر الأصلي ١٩٥٢)

دهش، فاطمة أحمد، & الحكيم، محمد سالم. (٢٠٢٢). القانون التعاقدي العراقي والشريعة الإسلامية: مفهوم مختلط . المجلة الدولية لعلوم العدالة الجنائية, ١٧(١), ٥٨-٧٠.

سليمان، سعد أحمد، & علي، يوسف عمر. (٢٠٢١). حسن النية في تنفيذ العقد – دراسة مقارنة. ٥(١), ٤٠-٦٠.

عبد الحليم، عبد اللطيف القوني. (٢٠٠٤). حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني . دار المطبوعات الجامعية.

قاسم، أحمد، & عاشور، محمد. (٢٠٢٥). استثناءات الوردة للقضاء. مجلة الدراسات العربية. ١٢(١)

ألوان، زيد حسين. (٢٠٢٥). تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني العراقي في تنفيذ العقد

بكر، علي. (٢٠٢٥). مشروعية مبدأ حسن النية في الفقه الإسلامي .مجلة مبدأ. ٤(١٩)

القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١. (١٩٥١). الوقائع العراقية.

المراجع الأجنبية:

Anderson, Norman Dalrymple. (2018). Islamic law in contemporary cultural change. Saarbrücken: Breitenbach. https://digitalcommons.law.lsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=6067&context=lalrev

Khan, Muhammad, Bae, Jae Ho, Choi, Seok Beom, & Han, Nag Hyeon. (2018). Towards a better understanding of good faith concept in Islamic contract law. SSRN. https://doi.org/10.2139/ssrn.329519990

Khan, Muhammad, Bae, Jae Ho, Choi, Seok Beom, & Han, Nag Hyeon. (2019). Good faith principles in Islamic contract law: A comparative study with Western contract law. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 10(2), 240-252. https://doi.org/10.1108/JIABR-02-2018-0025

Khan, Muhammad, Bae, Jae Ho, Choi, Seok Beom, & Han, Nag Hyeon. (2020). Good faith principles in Islamic contract law: A comparative study with Western contract law. SSRN. https://doi.org/10.2139/ssrn.3555503

- Al-Hakeem, Abdul Majid. (1963). *A Summary of the Explanation of the Iraqi Civil Code: Sources of Obligation Compared to Islamic Jurisprudence* (Volume 1). National Publishing and Printing Company.
- Al-Hakeem, Abdul Majid. (1975). *The Principle of Good Faith in the Execution of Contracts*. Al-Risalah Printing
- Al-Sanhouri, Abdul Razzaq Ahmad. (2010). *The Mediator in Explaining the New Civil Code* (Volume 1). Dar Al-Shorouk. (Original publication 1952).
- Dahash, Fatimah Ahmed, & Al-Hakeem, Mohammad Salem. (2022). *Iraqi Contract Law and Islamic Law: A Mixed Concept*. International Journal of Criminal Justice Sciences, 17(1), 58-70.
- Suleiman, Saad Ahmed, & Ali, Yusuf Omar. (2021). *Good Faith in the Execution of the Contract - A Comparative Study*. Gehan University Scientific Journal - Sulaymaniyah, 5(1), 40-60.
- Abdel Halim, Abdel Latif Al-Qouni. (2004). *Good Faith and Its Impact on Acts in Islamic Jurisprudence and Civil*
- Qasim, Ahmed, & Ashour, Mohammad. (2025). *Exceptions of the Rose to the Judiciary*. Journal of Arabic Studies, 12(1).
- Alwan, Zaid Hussein. (2025). *The Impact of Islamic Law on the Iraqi Civil Code in Contract Execution*.
- Bakr, Ali. (2025). *The Legitimacy of the Principle of Good Faith in Islamic Jurisprudence*. Mabda Journal, 4(19).
- Iraqi Civil Code No. 40 of 1951. (1951). Iraqi Gazette.